

Availability of Social Responsibility Disclosure Requirements for Libyan Telecommunication Companies

Wafa Amrajaa Mohammed Albarki *

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

*Email: Wafaelbraki@gmail.com

مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية

وفاء امراجع محمد البركي *

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

Received: 08-11-2025	Accepted: 18-12-2025	Published: 11-01-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

The study aimed to the availability of disclosure requirements for activities to social responsibility accounting , which are social resource development activities, environmental resoue development activities, community services activities, and service improvement approach, The questionnaire form was used as a tool to collect data for the study sample, which is the telecommunications companies in the public sector, which are Libyan a company, Al Madder AL Jaded company, Libya Telecommunications and Technology company , and AL Jam man AL Jaded company.

The data was analyzed using the statistical analysis program SPSS, and the study concluded that there A degree above average and not a significant degree for the availability of disclosure requirements for the social responsibility activities of Libyan telecommunications companies, with a percentage of (66.6)as a result of disclosure, and the lack of strong motives and pressures to put pressure on companies.

In order to disclose social responsibility activities, the study also concluded that activities related to improving services ranked first among social responsibility activities with a percentage of (75.3%) in terms of their availability to Libyan telecommunications companies, while activities related to community service came in Last place with a percentage of (75.3%) in terms of their availability to Libyan telecommunications companies,(54.3%). The results also showed that AL Madder AL Jaded company is the Leader in providing requirements for disclosing social responsibility activities, The study recommended the necessity of issuing

Legislation and enacting Laws to oblige Libyan telecommunications companies to Disclosure of social responsibility activities

Keywords: Disclosure, Availability of Social Responsibility Disclosure, Libyan Telecommunication Companies .

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في أنشطة تنمية الموارد الاجتماعية، وأنشطة تنمية الموارد البيئية، وأنشطة خدمات المجتمع، وأنشطة الارتقاء بالخدمات في التقارير المالية لشركات الاتصالات الليبية خلال الفترة (2023). وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع بيانات عينة الدراسة المتمثلة في الشركات الاتصالات بالقطاع العام وهي: شركة ليبيانا، وشركة المدار الجديد، وشركة ليببيا للاتصالات والتكنولوجيا، وشركة الجمان الجديد، وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة فوق من المتوسط وليس بدرجة كبيرة لتتوفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية، بنسبة (66.6%)، وذلك نتيجة عدم إلزام الشركات بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية، وعدم الاهتمام ووعي الشركات بأهمية وفوائد الإفصاح، وعدم وجود دوافع وضغوطات قوية للضغط على الشركات من أجل الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات قد احتلت المرتبة الأولى من بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية بنسبة (75.3%) من حيث توفرها لدى الشركات الاتصالات الليبية، بينما جاءت الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع في المرتبة الأخيرة بنسبة (54.3%)، كما أوضحت النتائج إن شركة المدار الجديد هي الرائدة في توفر متطلبات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات وسن القوانين لإلزام الشركات الاتصالات الليبية بالإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، توفر أنشطة المسؤولية الاجتماعية، شركات الاتصالات الليبية..

المقدمة

لقد تناول موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمية بالغة في الآونة الأخيرة، حيث أصبح محل اهتمام العديد من المؤسسات والتنظيمات الدولية والباحثين في الوسط الأكاديمي والمهنيين المهتمين بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث بدأت بعض الشركات في السنوات الأخيرة باستثمار الأموال في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وذلك بناءً على طلب أصحاب المصلحة مثل: الموظفين، والمجتمع، و الحكومة، والعملاء، وكذلك المحافظة على البيئة وبعض المساهمين في الشركات، (در غام، 2014)، وكذلك الأمر بالنسبة لمعايير أداء الشركات فقد شهدت تطورات فلم تعد تقتصر فقط على الربحية وقيمة السهم بل تعدت إلى قدرتها على التغيير مع الزمن وتطوير منتجات مبتكرة تخدم المجتمع وتواكب التكنولوجيا والى مدى مساحتها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية فهذا كله أصبح من ضمن المعايير لتقييم أداء الشركات في واقع الاعمال الحديث. (العجوري والبيوض، 2019)

وحيث فرضت نظرة المجتمع أيضاً إلى المنظمات ومنها شركات الاتصالات، تغيرات على بيئتها وتطوير أعمالها لتواءك مع تطلعات عملائها وتوقعاته منها، الامر الذي أدى إلى تطورات متسارعة اخذتها هذه المنظمات، متغيرة الاعمال التقليدية التي تقوم بها، إلى التركيز على المجالات المتعلقة تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين وضع الموظفين من كل النواحي المادية والمعنوية والتعليمية وذلك لأن الاستثمار بالموارد البشرية سيعود بالفوائد الإيجابية على الشركة، وتشمل أيضاً جميع الممارسات البيئية التي تقوم بها بعض الشركات طوعاً للمحافظة على سلامة البيئة المحيطة بها، مثل

المساهمة في تخفيض التلوث، ومعالجة الاضرار الناتجة عنه، والأنشطة التي تحقق منافع لكافة أفراد المجتمع في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والثقافة، وكذلك مجالات المتعلقة بتقديم الخدمات وفق أساليب ورؤى معينة وحديثة وإبداعية. ومع اشتداد حدة المنافسة بين شركات الاتصالات، أصبحت الحاجة ماسة إلى تحسين القدرات التنافسية على كافة الأبعاد المعتمدة على التكلفة والجودة والمرنة والإبداع، إضافة إلى السمعة والعمل على زيادة حصتها التسويقية، الأمر الذي يشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعد جانباً مهماً لدعم الشعور بالاطمئنان لدى المجتمع.

لذا سيتم في هذه الدراسة تناول الإطار النظري للدراسة، والذي يحتوي على مواضيع رئيسية مفهومها وأهميتها وأهدافها بالإضافة إلى المبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما سوف يتناول الإطار العملي والذي يحتوي على مجتمع الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ونتائج ووصيات الدراسة.

2- مشكلة الدراسة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات أمراً حيوياً في جميع القطاعات و مجالات العمل لما لها من أثر إيجابي من حيث قبول عموم المجتمع للمشروع، وكذلك تحقيق منافع اقتصادية للمنشأة عبر الزمن، وبعد التطور المتزايد لشركات الاتصالات الليبية وانتشارها وتنوع أعمالها، وقيامهم بتوجيه الدعم تجاه المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، حيث إن عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تسمم بشكل فعال في تحقيق الشركات لأهدافها؛ بحيث يتم النظر لذلك كأسلوب يؤدي إلى تعزيز قيمتها السوقية، والمحافظة على العملاء الحاليين، وجذب عملاء جدد، خاصة في ظل اتساع المنافسة بين الشركات؛ مما يعني أن الالتزام تجاه المجتمع أصبح من ضمن الأهداف الرئيسية لهذه الشركات؛ وإن لم يرد تشريع قانوني يلزمها به (Kablan, 2017).

ويُعد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من أهم القطاعات المولدة للدخل بعد النفط في ليبيا، وقد أضحت لشركات الاتصالات في ليبيا أن تأخذ حصة كبيرة في السوق وسعدهم إلى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير المالية، ومن خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع مدير الإدارة المالية لشركات الاتصالات، أفاد بأن الشركات تطبق المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات في القطاع العام، وتأسيساً على ما سبق فإن ذلك عزز من شعور الباحثة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها من تأثير إيجابي على شركات الاتصالات من مزايا تنافسية وتعظيم الأرباح على المدى البعيد، وتحسين سمعة وصورة الشركات في المجتمع؛ وعليه فإن هذه الدراسة تقوم على الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات المساهمة العامة؟

3- فرضيات الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة فإنه بإمكان الباحثة صياغة فرضية الدراسة الرئيسية وهي:

الفرضية الرئيسية H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عن توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية العامة.

ولغرض اختبار هذه الفرضية الرئيسية، ومن ثم قبولها أو رفضها تم اشتقاء الفرضيات التالية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عن توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة **H01** الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بتنمية الموارد البشرية (الموظفين) لدى شركات الاتصالات الليبية.

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عن توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة **H02** الفرضية الفرعية الثانية الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الاتصالات الليبية.

- ـ لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عن توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة **H03** الفرعية الفرعية الثالثة الخاصة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة) لدى شركات الاتصالات الليبية.
- ـ لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عن توفر متطلبات الإفصاح **H04** الفرعية الفرعية الرابعة لأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات لدى شركات الاتصالات الليبية.

4- أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في معرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الشركات الاتصالات الليبية، وبصورة أكثر تحديداً يمكن تقسيم هذا الهدف العام في شكل أهداف تفصيلية على النحو التالي:
- التعرف على توافر لأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية الخاص بالجانب الموارد البشرية (الموظفين) لدى الشركات الاتصالات الليبية.
 - التعرف على توافر لأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية الخاص بالجانب بحماية البيئة لدى الشركات الاتصالات الليبية.
 - التعرف على توافر لأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية الخاص بالجانب بالارتقاء بالخدمات "العملاء" لدى الشركات الاتصالات الليبية.
 - التعرف على توافر لأنشطة الخاصة بمحاسبة المسئولية الاجتماعية الخاص بالجانب بخدمة المجتمع "المساهمات العامة" لدى الشركات الاتصالات الليبية.
 - التعرف على أي من الشركات الاتصالات الليبية الرائدة التي توفر فيها متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

5- أهمية الدراسة:

- 1- بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوضيح مدى علاقته وتأثيره على وضع الشركات الاتصالات المساهمة الحالي والمستقبلية.
- 2- تكمن أهمية الدراسة من خلال تناولها قضية هامة في مجال المحاسبة حيث أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة ظاهرة مألوفة يمكن رؤيتها بوضوح في عنوانين المقالات والمؤتمرات والندوات، بالإضافة إلى إنها تعتبر مجالاً خصباً للدراسات والأبحاث.
- 3- أهمية الدراسة للشركات الاتصالات لتعزيز البعد الاجتماعي في خططها المستقبلية مما يسهم في تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع في التنمية.
- 4- إن النتائج التي يمكن التوصل إليها، والدور الذي ينتظر من التوصيات والمقترحات النهائية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في ترسیخ مضمون المسؤولية الاجتماعية لدقة القطاع الخدمي.

6- الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات بالبحث هذا الموضوع بالقدر الكافي، وأكّدت على مجموعة من النتائج والتوصيات، منها دراسة جربوع، (2007): بتحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات الصناعية بقطاع غزة. دراسة استكشافية وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، دراسة استكشافية لآراء المديرين المالية ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة، وتم استخدام استمار الاستبيان كأداة جمع البيانات على الشركات الصناعية خلال فترة (2006)، حيث شملت المديرين المالية ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات وتم تحليل بيانات برنامج الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة بأن هناك ضعف كبير في الإفصاح المحاسبي عن

المسؤولية الاجتماعية بجميع جوانبها في القوائم المالية ذلك لأنه لم تحظ موضع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بالقدر الكافي والواجب الاهتمام بها من قبل المعاهد والمنظمات المهنية المحاسبية في الدول النامية بما فيها الدول العربية، وكذلك أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات نشاط يمكن تقديره عن طريق تحديد فناته ومجالاته وأهدافه وتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

وسعـت (Lipunga 2013): لبيان المسؤولية الاجتماعية المؤسسية في التقارير المالية في دراسة مالاوي، وتناولت ما يتعلـق من طرق لتحسين المسؤولية الاجتماعية في المستقبل، وشفافية المصارف في عرض الإفصاح المحاسبـي عن المسؤولية الاجتماعية، وممارستها بها، والمتمثلة في المسؤولية الأخلاقـية، والمسؤولية تجاه العـملاء، والمسؤولية تجاه الموظفين والموارد البشرـية، وتجاه البيـئة، كان مجـتمع الـدراسة المصارـف العـاملة في مـالاوي، حيث اعتمدـت هذه الـدراسة على المـنهج الوصفـي التـحليلي وتم استـخدام بـرـنامج تـحلـيل المـحتـوى لـتحـلـيل الـبيانـات المـتحـصل عـلـيـها من التـقارـير المـالـية المـنشـورة عـبـرـ الانـتـرـنـت خـلـالـ الفـترة (2012)، وـتوصلـت الـدرـاسـة في نـتـائـجـها بـأنـهـ يوجدـ هـنـاك درـجـةـ عـالـيـةـ مـنـ الإـفـصـاحـ عـنـ المـسـؤـولـيـةـ فيـ التـقارـيرـ السـنـوـيـةـ الصـادـرـةـ عـنـ المـصـارـفـ التـجـارـيـةـ، بـالـإـضـافـةـ أـنـ المـصـارـفـ قـامـتـ بـالـتـرـكـيزـ عـلـىـ أـنـشـطـةـ وـمـارـسـاتـ كـلـ مـنـ المـسـؤـولـيـةـ الـأـخـلـاقـيـةـ وـالـمـسـؤـولـيـةـ تـجـاهـ العـملـاءـ بـشـكـلـ عـالـيـ،ـ أـمـاـ الإـفـصـاحـ عـنـ المـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ تـجـاهـ الـموـاردـ الـبـشـرـيـةـ وـالـبـيـئـةـ كـانـ منـخـفـضـ.

وـهـدـفـ درـاسـةـ قـطـاطـيـ وـأـخـرـونـ (2013): إـلـىـ التـعـرـفـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الإـفـصـاحـ عـنـ مـعـلـومـاتـ المـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ فيـ التـقارـيرـ السـنـوـيـةـ لـلـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ الـعـاملـةـ فيـ لـبـيـباـ،ـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـحلـيلـ مـضـمـونـ الـقـارـيرـ المـنشـورةـ لـعـيـنةـ مـنـ الـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ لـلـسـنـوـاتـ 2004-2009ـ،ـ وـقـدـ رـكـزـ التـحلـيلـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ فيـ هـذـهـ التـقارـيرـ مـنـ حـيـثـ حـجـمـ وـنـوـعـيـةـ وـمـجـالـاتـ الإـفـصـاحـ،ـ وـتـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ أـنـ جـمـيعـ الـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ مـحـلـ الـدـرـاسـةـ أـفـصـحـتـ عـنـ الـمـعـلـومـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ فيـ أـمـاـكـنـ مـتـفـرـقـةـ مـنـ تـقارـيرـهاـ السـنـوـيـةـ وـبـمـسـتـوـيـاتـ مـتـفـاـوـتـةـ وـمـتـزـيـدـةـ خـلـالـ سـنـوـاتـ الـدـرـاسـةـ،ـ حـيـثـ تـنـاوـلـتـ مـعـظـمـ أـنـشـطـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ حـسـبـ أـهـمـيـتـهاـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ:ـ نـشـاطـ العـالـمـلـينـ،ـ نـشـاطـ خـدـمـةـ الـمـجـتمـعـ،ـ نـشـاطـ خـدـمـةـ الـعـلـمـاءـ،ـ إـلـاـ إـنـ الإـفـصـاحـ فيـ مـحـالـ الـبـيـئةـ كـانـ مـحـدـودـاـ،ـ مـسـتـخـدـمـةـ فيـ ذـلـكـ طـرـقـ الإـفـصـاحـ الـاجـتمـاعـيـ (ـالـوـصـفـيـ،ـ وـالـمـالـيـ،ـ وـالـكـمـيـ)،ـ إـلـاـ أـنـ أـغـلـبـ الـمـعـلـومـاتـ جـاءـتـ فـيـ شـكـلـ وـصـفـيـ،ـ كـمـاـ تـبـيـنـ هـدـمـ وـجـودـ نـظـامـ الـمـحـاسبـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـإـفـصـاحـ عـنـهـاـ وـأـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ بـالـعـمـلـ عـلـىـ زـيـادـةـ وـعـيـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـإـدـارـيـةـ الـمـخـتـلـفـةـ بـالـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ بـأـهـمـيـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـإـفـصـاحـ عـنـهـاـ فـيـ التـقارـيرـ السـنـوـيـةـ،ـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ عـقـدـ الـمـؤـتـمـراتـ وـالـنـدـوـاتـ الـمـتـخـصـصـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـجـالـ،ـ وـضـرـورـةـ قـيـامـ الـجـهـاتـ الـمـحـاسبـيـةـ وـالـرـقـابـيـةـ الـمـخـتـصـةـ بـإـصـدـارـ الـقـوـانـينـ وـالـتـشـرـيـعـاتـ وـالـمـعـاـيـرـ الـمـحـاسبـيـةـ الـتـيـ تـلـزـمـ الـمـصـارـفـ بـالـإـفـصـاحـ عـنـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

وـقـامـتـ درـاسـةـ أبوـ رـيـشـةـ وـأـخـرـونـ (2014):ـ بـالـتـعـرـفـ عـلـىـ مـدـىـ توـفـرـ الـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـمـحـاسبـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـشـرـكـاتـ الـخـدـمـيـةـ وـالـصـنـاعـيـةـ الـمـسـاـهـمـةـ الـعـامـةـ الـأـرـدـنـيـةـ عـلـىـ الـمـوـاـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ وـالـتـعـرـفـ عـلـىـ أـثـرـ حـجـمـ الـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـمـحـاسبـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ عـلـىـ الـمـوـاـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ،ـ حـيـثـ تـمـ اـسـتـخـدـمـ أـسـلـوـبـ تـحلـيلـ الـمـحتـوىـ مـنـ خـلـالـ تـطـبـيقـ مـؤـشـرـ مـعـدـ خـصـيـصـاـ لـلـشـرـكـاتـ الـصـنـاعـيـةـ وـالـخـدـمـيـةـ الـمـسـاـهـمـةـ الـعـامـةـ الـأـرـدـنـيـةـ عـلـىـ الـمـوـاـقـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ،ـ وـقـدـ بـلـغـتـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ 36ـ شـرـكـةـ مـنـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ وـ25ـ شـرـكـةـ مـنـ الـقـطـاعـ الـخـدـمـيـ بـنـاءـ عـلـىـ التـقارـيرـ الـمـالـيـةـ السـنـوـيـةـ لـسـنـةـ 2010ـ،ـ وـأـظـهـرـتـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ أـنـ مـسـتـوـيـ الإـفـصـاحـ عـنـ الـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـالـاـرـتـقـاءـ بـالـخـدـمـاتـ فـيـ قـطـاعـ الـخـدـمـاتـ أـعـلـىـ مـنـ الـمـتوـسـطـ وـأـنـ بـاـقـيـ الـأـنـشـطـةـ كـانـ مـسـتـوـيـ الإـفـصـاحـ فـيـهـاـ أـقـلـ مـنـ الـمـتوـسـطـ وـأـنـ مـسـتـوـيـ الإـفـصـاحـ عـنـ الـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـمـحـاسبـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ لـلـقـطـاعـيـنـ مـعـاـ أـقـلـ مـنـ الـمـتوـسـطـ،ـ وـتـوـصـلـتـ أـيـضـاـ إـلـىـ أـنـهـ لـاـ يـوـجـدـ أـثـرـ لـحـمـ الـشـرـكـةـ فـيـ مـسـتـوـيـ الإـفـصـاحـ عـنـ الـأـنـشـطـةـ الـخـاصـةـ بـمـحـاسبـةـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ،ـ وـقـدـ أـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ الـعـلـمـ

على توعية الشركات بأثار وانعكاسات تقديم الأنشطة الاجتماعية عن طريق توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع ذات طبيعة اجتماعية.

(2017): إلى تحديد أثر تبني شركة المدار "إحدى شركات الاتصالات Kablan" وسعت دراسة "المساهمة الليبية" للمسؤولية الاجتماعية عن أربعة مجالات (الموارد البشرية، الموارد البيئية، خدمة المجتمع، الارتقاء بالخدمات) للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي على أدائها المالي، وقد كانت طرق اختبار الفرضيات المستخدمة هي تحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات المتحصل عليها، وتم استخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على المبيعات، دراسة حالة شركة المدار دراسة مقارنة سنوات بين قبل تبني المسؤولية الاجتماعية وبعد التبني لشركة المدار خلال الفترة 2014-2017، وتوصلت الدراسة بأن شركة المدار تقوم بالمسؤولية الاجتماعية وأنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الأداء المالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بالبعد خدمة المجتمع كان الأكثر تأثير على الأداء المالي للشركات يليه البعد الارتقاء بالخدمات ثم بعد الموارد البشرية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة توعية شركة المدار بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية.

وهدفت دراسة Nyarku and Hinson (2018): إلى معرفة واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير المصارف العاملة في غانا، و ذلك من خلال فحص التقارير السنوية للمصارف المحلية والأجنبية العاملة في غانا خلال فترة (2010-2014)، وتم فحص 50 تقرير لعينة مختارة من على الانترنت (Websites)، وتوصلت الدراسة أن الإفصاح الخارجي عن المسؤولية الاجتماعية كان أكثر من الإفصاح الداخلي، حيث توصلت الدراسة أن مصرف أجنبى واحد أ瘋ح في التقارير الداخلية عن أنشطة الارتقاء بالخدمات، بينما أ瘋ح المصرف المحلي واحد وخمس مصارف أجنبية عن الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة والموارد البشرية، وفيما يتعلق بالتقارير الخارجية كان الإفصاح في الغالب عن أنشطة حماية البيئة وخدمة المجتمع، حيث لوحظ أن القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة والرياضة والتنمية تهيمن على الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار لتقويب تقارير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية داخلياً وخارجياً.

وقامت دراسة العجوري وبيوض، (2019): لمعرفة مدى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في أنشطة تنمية الموارد البشرية وأنشطة تنمية الموارد البيئية وأنشطة خدمات المجتمع وأنشطة الارتقاء بالخدمات الواردة في التقارير السنوية خلال (2011-2015)، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لتجميع البيانات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية من التقارير السنوية لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية من خلال إعداد نموذج يقيس مستوى الإفصاح عن هذه الأنشطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تدني في مستوى الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية وذلك نتيجة عدم إلزام الشركات بالإفصاح عنها في تقاريرها السنوية وعدم إدراك ووعي الشركات بأهمية وفوائد الإفصاح، وعدم وجود دوافع وضغوطات قوية للضغط على الشركات من أجل الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت أيضاً إلى أن الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات قد احتلت المرتبة الأولى من بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية بينما جاءت الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في المرتبة الأخيرة، وقد أوصت الدراسة بأهمية تشجيع وإلزام الشركات بالإفصاح عن أنشطة محاسبة المسئولة الاجتماعية في تقاريرها السنوية.

وهدفت دراسة الفلاح ورفيع، (2020): إلى التعرف على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ثلاثة أنشطتها (الموارد البشرية، خدمة المجتمع ، الارتقاء بالخدمات) في التقارير المالية الليبية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج تحليل المحتوى لتحليل البيانات المتحصل عليها من التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت خلال الفترة من (2011-2015)، لمصرف التجارة والتنمية ومصرف المتحد ومصرف الصحاري ومصرف التجاري، وقد ركز

التحليل على المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في هذه التقارير من حيث حجم ونوعية و مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها، وتوصلت الدراسة إن الإفصاح كان ضعيفاً و متقاول من مجال لأخر حيث كان المرتبة الأولى الارتفاع بالخدمات ثم يليه مجال الموارد البشرية ثم مجال المساهمات العامة، وكذلك الإفصاح متقاول من مصرف لأخر، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات والقوانين لإلزام المصارف الليبية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي بالإضافة إلى توعيتها بأهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي عن طريق إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

كما تناولت دراسة الواعر، (2020): دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، حيث سعت الدراسة للتعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في مجالاته (الموارد البشرية، حماية البيئة، الارتفاع بالخدمات لدى المصرف) ثم دراسة الأثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، حيث اعتمدت منهاجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استمار الاستبيان كأداة جمع البيانات وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وعدها (70) مفردة من 5 مصارف العامة والخاصة بمدينة طرابلس فقط خلال فترة (2018-2019)، حيث شملت جميع العاملين في الوحدات الإدارية في المصارف وتم تحليل بيانات ببرنامجه الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة بأن مستوى تطبيق الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف كانت مرتفعة وأن مستوى جودة التقارير المالية في المصارف كذلك كانت مرتفعة وأنه هناك علاقة ارتباطية طردية موجبة بين تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجودة التقارير المالية لدى المصارف التجارية الليبية، وأوصت الدراسة بإجراء تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لتشجيع المصارف على الالتزام بجميع البنود الخاصة بها ونشر نتائج التقييم في وسائل الاعلام.

وكما قامت دراسة عماره، (2020): دراسة مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية) كدراسة حالة خلال سنة (2019)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات بواسطة إستمار الاستبيان وتم التواصل معهم بوسائل الاتصال الإلكترونية على موظفي المصرف وكانت الردود المستلمة (56) استبياناً وتم تحليل بيانات الإحصائية ببرنامجه الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة بأنه لا تتوفر لدى مصرف الجمهورية مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بصورة متكاملة، وأوصت الدراسة بتطوير الهيكل التنظيمي لمصرف الجمهورية ذلك بربطه بنظام المعلومات المحاسبية ومراكيز المسؤولية، والعمل على توفير العدد الكافي من الموظفين المؤهلين عملياً من خلال الدورات التدريبية لكي يسهل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، ووضع مقترن لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية لما لها من دور في زيادة فاعلية الأداء والحد من الفساد المالي.

وسعـت دراسة عبدالعزيز، (2021): للتعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة الليبية "شركة النجاح القابضة والشركات التابعة لها" لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ب مجالاتها (خدمة المجتمع، الموارد البشرية، والارتفاع بالخدمات)، وكذلك التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية، وبهذا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لشركة النجاح القابضة والشركات التابعة لها بمدينة الزيتونة فقط، وتم استخدام إستمار الاستبيان مسح شامل على مجتمع البحث المكونة من (50) مفردة وتم توزيع على عدد المفردات ثم استرداد (40) مفردة منها لجمع البيانات لموظفي الشركات المتحصل عليها ببرنامجه الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة أن يتتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ووجود إدراك للشركات المساهمة تجاه أهمية مفهوم الإفصاح المحاسبي، وأوصت بضرورة بالاهتمام أكثر بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لزيادة مستوى إدراك العاملين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية مما يزيد من مستوى أداء الشركة لدى العاملين في هذه المؤسسات.

وهدفت دراسة النفاتي، (2023): إلى تحديد أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية لشركات الاتصالات الليبية بأبعادها الأربع (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري أو الإنساني)، خلال فترة (2023)، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج الدراسة، وعينة الدراسة تكونت من شركات الاتصالات الليبية للقطاع العام والخاص بمدينة طرابلس وبنغازي وهي: شركة المدار الجديد، وشركة ليبيانا، وشركة ليببا للاتصالات والتقنية، وشركة كونكت، وشركة الجمان الجديد، وشركة الساري الدولية، وشركة نعم إيداع للاتصالات والتقنية، لما لهم من دور فعال في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وتم تحليل بيانات الإحصائية ببرنامج الاحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية لشركات الاتصالات الليبية، وأوصت الدراسة بإجراء دورات تدريبية عن المسؤولية الاجتماعية لجميع العاملين في شركات الاتصالات، وأوصت كذلك الدراسة بإصدار التشريعات الملزمة بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الجهات المختصة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى توفر متطلبات الإفصاح عن الجوانب الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية، وتم اختيار قطاع خدمات الاتصالات لما يمثله من مجال القطاعات المساهمة العامة الأخرى إذ أنه يعتبر كمحرك للاقتصاد الليبي، حيث تناولت الدراسات السابقة لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات بطرق وأساليب متباعدة حيث هدفت دراسة (رفيع والفالح، 2020) لمعرفة واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية في المصادر التجارية وقد ركز التحليل على المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في هذه التقارير من حيث حجم ونوعية و مجالات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها خلال فترة من (2011-2015)، ودراسات تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة (مصارف تجارية، وشركات صناعية، وصناعات بتروكيماوية، وشركات خدمية) وفي بيانات مختلفة (دولية، وعربية)، وتناولت دراسة (عبدالعزيز، 2021) للتعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة الليبية لمسؤولية الاجتماعية في شركة القابضة بمدينة الزيتونة، وتناولت دراسة (القطاطي واخرون، 2013) الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا بصفة عامة عن الفترة من (2004 – 2009)، وقد ركز التحليل على المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في هذه التقارير من حيث حجم ونوعية و مجالات الإفصاح، وتناولت دراسة (عماره، 2020) لمعرفة مدى توفر مقومات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في (مصرف الجمهورية) كدراسة حالة خلال سنة 2019، وتناولت دراسة (Kablan، 2017) ودراسة (الواعر، 2020) ودراسة (النفاتي، 2023) لدراسة الأثر بعض المتغيرات على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية، بينما تناولت الدراسة الحالية عن معرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية التي تمت على هذا الصعيد والإفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري.

7- التأثير النظري لموضوع الدراسة:

7.1 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

اختلت وتطورت تعريفات مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات باختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين، ذلك بسبب ان موضوع المسؤولية الاجتماعية شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن حيث انه لا زال يكتسب أهمية يوم بعد يوم، ويتطور مع تقدم المؤسسات والمجتمع وتتطور توقعاته (الشيخ، 2021)، وبعود مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لرجال Bowe إلى سنة (1953) تزامناً مع صدور كتاب الأعمال، حيث لقى الكتاب رواجاً كبيراً واهتمامًا من قبل الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها، كما أصبح للمؤسسة الاجتماعية مبادئ خاصة تم التعارف عليها على المستوى الدولي لكن درجة تبنيها بين المنظمات والدول جعل الاهتمام بها متبايناً. ظهرت مجموعة من المؤشرات على أهمية الأداء الاجتماعي حيث خرجت توصيات مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام (1972)، بضرورة إلزام كافة المنظمات الاقتصادية برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلص من فلسفة تعظيم الربح المادي الذي كان يعد الهدف الوحيد للمنظمات التي تهتم بتحقيقه (السهلي، 2022، ص: 500).

حيث قدم (Carroll، 1979) تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية يعتبر الأكثر قبولاً في الأدبيات السائدة حينئذ، بأنها "جميع القرارات والفلسفات والطرق والافعال التدبيرية التي تُعد تطوراً ورفعاً للمجتمع هدفاً لها" (Kim, 2019).

وعلى مستوى المنظمات والهيئات الدولية نجد أن الاتحاد الأوروبي "EU" عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مفهوم تقوم بمقتضاه منظمات الأعمال بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل تطوعي (غلاب وهبيه، 2020).

وعرفت منظمة الإيزو International Organization for Standardization ISO" المسؤولية الاجتماعية بأنها "مسؤولية المنظمة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية الذي من شأنه أن يسهم في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، ويأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية ويتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولي، ويدمج عبر المنظمة ويمارس من خلال علاقاتها" (Kablan, 2017).

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة World Business Council for Sustainable Development "WBCSD" المسؤولية الاجتماعية بأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة عبر التعاون بين الموظفين وممثليهم وأسرهم والمجتمع المحلي، لتطوير الأعمال لغرض توفير الحياة والعيش الكريم.

وكما عرفها البنك الدولي "World Bank" المسؤولية الاجتماعية عام 2005 بأنها التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع بأسلوب يخدم كلاً من التجارة والتنمية في نفس الوقت (بن مسعود وكنوش، 2012).

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركة Corporate Social Responsibility (CSR) هي عبارة عن مؤشر لقياس وتحليل الأنشطة الاجتماعية والمتمثلة بالأنشطة التي تمارسها الشركات إتجاه مواردها البشرية والبيئية والمجتمع المحلي، وإتجاه تحسين المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، والافصاح عن ذلك الأنشطة في التقارير المالية السنوية، وذلك بهدف إحداث توازن بين مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية حيث أن المؤشر يجب أن يتسم بالمرنة والنمو بما يتاسب مع حاجات البيئة الداخلية والخارجية والمجتمع.

7.2 أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

ترجع أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات بأن أي شركة تسعى للبقاء والاستمرارية على المدى العيد، يفرض عليها أن تساهم في تلبية حاجات المجتمع والمساهمة في حل مشاكله، حيث إن الإدارة الناجحة هي التي تعي حقيقة أن كون ازدهارها اليوم لا يعني ضمانها للمستقبل، إن لم تتحقق التفاعل والمواكبة لمتطلبات المجتمع والبيئة ومتغيراتها (Maon et al, 2021)، حيث يمكن تحديد بعض العوامل كما يلي:

7.2.1 تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات : (Niresh1 and Silva, 2018)

7.2.2 المطالبة المتزايدة من قبل الجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي (Kim, 2019; He et al, 2021).

7.2.3 المطالبة بالتركيز على جانب التكاليف والمنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات (الشيخ، 2021).

٧.٤ المبادئ الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

كي تتم إجراءات محاسبة المسئولية الاجتماعية، لابد من الاعتماد على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل بما يلي (Neughton et al 2019; Lee et al 2021)

7.4.1 المبدأ الأول: الالتزام تجاه المجتمع: على الشركة الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، فـ

7.4.2 المبدأ الثاني: تعظيم العائد الاجتماعي: على اعتبار إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة يجب الافادة منها بأفضلها، والطرق، والوسائل، بحيث تقدم، بالطبع، تعظيم العائد الاجتماعي.

7.4.3 المبدأ الثالث: الالتزام بتعويض المجتمع: إن الموارد الاقتصادية العامة المستنفدة من قبل الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء، وما شابه ذلك، لا يمكن اعتبارها سلعاً مجانية وإنما هي موارد اقتصادية اجتماعية يجب على الشركة تعويض المجتمع المستنفدة منه تلك الموارد.

7.4.4 المبدأ الرابع: حق المجتمع في المسائلة: إن للمجتمع الحق الكامل في الاطلاع على مدى تنفيذ الشركاء لالتزاماتها تجاهه، وذلك ضمن مجموعه من المبادئ والأسس، المتعارف عليها للبلاغ المحاسبي.

7.5 حالات الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ظهرت عدة مجالات تهدف إلى تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي ينبغي أن تتضمن داخل اهتمامات المحاسبة، وقد وجدت اتجاهات متباعدة في تحديد هذه الأنشطة وتبينها إلى أربع مجالات للأداء الاجتماعي من قل الجمعية الفنية للمحاسبين بأمر يكاد هو (NAA):

7.5.1 الأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة تجاه العاملين "الموارد البشرية":

والتي من خلالها يتم قياس مستوى الإفصاح عن مسؤولية الشركات إتجاه موظفيها لذلك فهي تشمل جميع الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين وضع الموظفين كبرامج التدريب والتأهيل، والتسهيلات القدمة لتعليم الموظفين ولأسرهم، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للموظفين، وتأمين الصحي لهم ولأسرهم، وتوفير وسائل النقل، وتوفير إسكان للموظفين، وسياسة ترقیات عادلة، بمعنى أن تقوم المؤسسات على الاهتمام بالموظفين من كل النواحي المادية والمعنوية والتعليمية وذلك لأن الاستثمار بالموارد البشرية سيعود بالفوائد الإيجابية على الشركة (السلهي، 2022).

7.5.2 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة تجاه البيئة: ويمكن الإشارة لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئة على إنها تلك المجموعة من الأنشطة الهداف للحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المنظمات لنشاطها حيال البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامتها والعنية بمواردها، وتشمل أيضا جميع الممارسات البيئية التي تقوم بها بعض الشركات طوعاً للمحافظة على سلامة البيئة المحيطة بها، مثل المساهمة في تخفيض التلوث، ومعالجة الأضرار الناتجة عنه، وإستخدام مصادر جديدة للطاقة. (جريدة، 2007)

7.5.3 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة تجاه الارتقاء بالخدمات: وتتضمن المجالات الخاصة بالارتقاء بالخدمات جميع الأنشطة التي ترتبط بعلاقة العميل مع المنظمة حيث تسعى لتحقيق رضاهم عن الخدمة المقدمة لهم، كما تتضمن هذه الأنشطة عدة خصائص نوعية للخدمة مثل سرعة الاستجابة والمصداقية مع إنفاذ المصاحبة لها، وكذلك تطوير المنتج أو الخدمة لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء، توفير الية لتقديم آراء وشكاوى العملاء وإن الالتزام بالارتقاء بالخدمات وتحسينها يعد مسؤولية اجتماعية يجب أن تتبناها المنظمات بشكل عام (السهلي، 2022).

7.5.4 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأنشطة تجاه خدمة المجتمع: هي الأنشطة التي تحقق منافع لكافة أفراد المجتمع في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والثقافة، ودعم برامج مكافحة الأمراض والأوبئة، والمساهمة في رصف الطرق وإنشاء الحدائق، والمساهمة في مواجهة الطوارئ والكوارث (يعقوب، 2021).

8 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاهتمامه بدراسة واقع الأحداث، والظواهر والمواضف، والآراء، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيحها، أو تعريفها، أو استكمالها، أو تطويرها، ويركز هذه المنهج على وصف الظواهر أو الأحداث في وقت محدد ومكان معين وفقاً للمشكلة الخاضعة للدراسة، ويعيد هذا المنهج من أحد المناهج الشائعة المستخدمة في مجال العلوم الإنسانية (أبوبكر واللحظ، 2007)، وقد تم تغطية الجانب النظري لهذه الدراسة من خلال استعراض الأدب المحاسبي وما كتب عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتم تصميم استبياناً بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات، والتي استوفت المعلومات المطلوبة للتحليل، لاستقصاء آراء البيئة العملية حول موضوع الدراسة لمعرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

9 حدود الدراسة:

تناولت الباحثة حدود الدراسة على النحو التالي:

- 9.1 الحدود موضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة فقط على التعرف على مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الشركات الاتصالات الليبية العامة.
- 9.2 الحدود المكانية:** تتمثل بالأماكن التي تشغله عينة الدراسة، وهي الإدارة العامة للشركات في مدينة بنغازي فقط ذلك نظراً لظروف الباحثة فتم إجراء الدراسة بفرع بنغازي فقط.
- 9.3 الحدود البشرية:** شملت المدير العام والمدير المالي ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين، ومدعي القوائم المالية، والمرجعيين الداخليين لشركات الاتصالات الليبية.

10 مجتمع وعينة الدراسة:

تحقيقاً للهدف الأساسي لهذه الدراسة فإن مجتمع الدراسة من شركات الاتصالات الليبية بالقطاع العام، والتي تعتمد على تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أما عينة الدراسة تمثلت في الشركات التالية: شركة ليبيانا، وشركة المدار الجديد، وشركة ليببا للاتصالات والتكنولوجيا، وشركة الجمان الجديد، ومن خلال مقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة مع المدير المالي والذي صرح بعدم تطبيق المسؤولية الاجتماعية وكذلك عدم وجود قسم داخل الشركة لمسؤولية الاجتماعية لذا تم استبعاد شركة هاتف ليببا من عينة الدراسة، حيث تم توزيع عدد (90) استبيان على المشاركيين في الدراسة وقد بلغ عدد الاستمارات المسترددة (81) استماراً التي دخلت في التحليل، وتختص هذه الدراسة بتحليل البيانات المجمعة من مجتمع الدراسة وذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجهة

الجهة	العدد	%
شركة المدار الجديد	28	34.6
شركة ليبيانا	25	30.9
شركة ليببا للاتصالات والتكنولوجيا	19	23.5
شركة الجمان الجديد	9	11.1
الإجمالي	81	100.0

تظهر نتائج الدراسة بأن (34.6%) من أفراد العينة يعملون في شركة المدار الجديد، وفي المقابل فإن (30.9%) منهم يعملون في شركة ليبيانا، فيما جاءت كلاً من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية وشركة الجمان الجديد بنسبة (23.5%) و (11.1%) على التوالي.

11 وسيلة تحليل البيانات:

قامت الباحثة بتحقيق البيانات المتعلقة بهدف الدراسة وهو مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية من خلال توزيع استمارة الاستبيان والتي صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد اختبرت من قبل (5) ممكينين حيث طلبت منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق، وعلى مدى شموليتها لدور توفر متطلبات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأخذت ملاحظاتهم كلها في الحسبان عند إقامة الاستبيان، للتأكد من قorrectتها على تحقيق أهداف الدراسة، وقد تكونت الاستبيانة من قسمين هما: القسم الأول (معلومات عامة عن العاملين بالشركة)، والقسم الثاني: (المعلومات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة)، حيث تم تصميم الجزء الأول لمعرفة خصائص عينة الدراسة، وتم تصميم القسم الثاني لاختبار الفرضيات، وتم صياغة هذه الأسئلة حول مدة توفر متطلبات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الاتصالات الليبية العامة، وقد قيست إجابات أفراد العينة وفقاً لمقاييس Likert الخماسي (Likert)، والذي يقوم بقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيانة، والذي يتكون من خمس درجات، حيث أعطيت الفقرات (5) درجات لموافق بشدة و (4) لموافق و (3) لموافق إلى حد ما و (2) لغير موافق، و (1) لغير موافق بشدة.

12 فئات مقاييس أداة البحث:

استخدم المقياس الخماسي لاستجابات أفراد الدراسة (غير موافق بشدة، غير موافق، محيد، موافق، موافق بشدة)، ويوضح جدول (2) سلم الإجابات ودرجاته ومعيار الحكم على درجة الموافقة حول عبارات الاستبيانة.

جدول (2) سلم الإجابات ودرجاته ومعيار الحكم على درجة الموافقة حول عبارات الاستبيانة

معيار الحكم/مدى المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	
1.79 – 1	غير موافق بشدة	اتجاه سلبي
2.59 – 1.80	غير موافق	
3.39 – 2.60	محيد	اتجاه ايجابي
4.19 – 3.40	موافق	
5 – 4.20	موافق بشدة	

13 صدق أداة البحث:

وقد تم التأكيد من صدق أداة الدراسة من خلال:

13.1 الصدق الظاهري للأداة: للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وبلغ عدد المحكمين (5) محكمين، وتم الاستجابة لآراء المحكمين وقامت الباحثة بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترنات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبيانة في صورتها النهائية.

13.2 صدق الاتساق الداخلي الاستبانة: بعد التأكيد من الصدق الظاهري لأداة البحث تم تطبيقها ميدانياً، وحساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي لاستبانة، وكذلك ثبات الاستبانة للتأكد من ثبات الأداة فقد استخدمت (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة البحث، كما يتضح بالجدول (3).

13.3 ثبات الاستبانة: للتأكد من ثبات الأداة فقد استخدمت (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة البحث، والجدول (3) يوضح معاملات ارتباط بيرسون وثبات أداة البحث:

جدول (3) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	المتغيرات
0.954	0.910	مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين)
0.951	0.904	مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية
0.948	0.899	مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع
0.964	0.929	مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة المتعلقة خاصة بالارتفاع بالخدمات
0.931	0.867	مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساق العبارات، وكذلك معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ).

14 اختبار تبعية البيانات:

يجب التتحقق من قابلية البيانات للتوزيع الطبيعي قبل البدء في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامتريدة هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامتريدة هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، ويمكن التتحقق من ذلك باستخدام اختبار كولموجورف- سميرنوف (Kolmogorov-Smirnova)، فإذا كان حجم البيانات أكبر من (100) مفردة، ويوضح الجدول رقم (5) اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.

جدول (4): اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnova

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية	المتغيرات
.0110	.1140	الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين)
.200*0	.0810	الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية
.0390	.1010	الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة)
.0000	.2180	الأنشطة المتعلقة خاصة بالارتفاع بالمنتجات
.0000	.1530	مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تشير نتائج اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي بأن جُل القيم الاحتمالية لمتغيرات الدراسة تقل عن (0.05)، وهذا ما يعطي دلالة على عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، مما يدفعنا إلى اللجوء إلى الإختبارات الامثلية، وهي تعتبر من الاختبارات حرجة للتوزيع أي غير مقيدة بالتوزيع الطبيعي، والتي تستعمل في حالات الظواهر التي يصعب فيها الحصول على قياسات دقيقة.

15 الأساليب الإحصائية: لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج SPSS Statistical Package For Social Sciences، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف بيانات الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي الاستدلالي لقياس أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها.

16 نتائج الدراسة ومناقشتها:

16.1 تحليل نتائج الإحصاء الوصفي المتعلقة بمدى توفر متطلبات الإفصاح عن أنشطة محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

16.1.1 اختبار الفرضية الأولى H01: الذي ينص على مستوى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية (الموظفين) في شركات الاتصالات الليبية، وذلك لتحقيق الهدف الأول من أهداف الدراسة، فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لمعرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الخاص بتنمية الموارد البشرية الذي يحتوي على 5 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المحور الأول مرتبة تنازلياً.

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة حسب درجة الموافقة	درجة الموافقة
1	توفر الشركة بيئة عمل ملائمة وأمنه ومرحية للموظفين.	4.654	0.479	1	مرتفعة بشدة
2	توفر الشركة الخدمات الاجتماعية والترفيهية للموظفين وأسرهم.	4.210	1.069	2	مرتفعة بشدة
6	تقوم إدارة الشركة بتوفير فرص ترقية للموظفين فيها بدون تمييز او ترققة بينهم.	4.074	0.905	3	مرتفعة
8	تقوم إدارة الشركة بتتنظيم بآعداد دورات تدريبية وتطوير للموظفين فيها.	3.951	1.071	4	مرتفعة
7	توفر الشركة نظم التأمين الصحي للموظفين وأسرهم.	3.790	1.242	5	مرتفعة
3	تقوم الشركة بتقديم المساعدات والاعانات الخاصة بالموظفين.	3.741	1.104	6	مرتفعة
4	تساعد ادارة الشركة في إرسال بعض الموظفين الى الخارج لغرض إكمال دراستهم العليا.	2.494	1.174	7	مرتفعة
5	تساهم الشركة بالعمل على توفير المواصلات ومساكن لموظفي لديها.	2.481	1.205	8	مرتفعة
	المتوسط العام	3.674	0.750	مرتفعة	

يبين الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مستوى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية الموظفين في الشركات الاتصالات الليبية تقع ضمن المدى (4.654-4.481)، وكلها بدرجة موافقة بشدة وموافقة، حيث كان أعلاها للفقرة (1) "توفر الشركة بيئة عمل ملائمة وأمنه ومرحية للموظفين"، ثم يليها المتوسط الحسابي (4.210) للفقرة رقم (2)"توفر الشركة الخدمات الاجتماعية والترفيهية للموظفين وأسرهم"، بينما بلغ متوسط حسابي (4.074) للفقرة رقم (6)"تقوم إدارة الشركة بتوفير فرص ترقية للموظفين فيها بدون تمييز او تفرقة بينهم"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (2.481) للفقرة رقم (5)"تساهم الشركة بالعمل على توفير المواصلات ومساكن لموظفي لديها"، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (3.674).

جدول (6) اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لفقرات الفرضية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية sig
مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين).	3.674	0.750	0.000

من الجدول رقم (6) تشير نتائج اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توافر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين) بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 0.00 أي إنه ذو دلالة معنوية بمتوسط (3.674) وهذا يعني وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة حول أن الشركات الاتصالات الليبية تتتوفر فيها متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين).

لا يتم توفير متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين) $H_0 = 3$

يتم توفير متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين) $H_0 \neq 3$

16.1.2 اختبار الفرضية الثانية H02: الذي ينص على مستوى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بحماية الموارد البيئية في شركات الاتصالات الليبية، ذلك لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة، فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لمعرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الخاص بحماية الموارد البيئية الذي يحتوي على 7 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بحماية البيئة، الجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المحور الثاني مرتبة تنازلياً.

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حسب درجة الموافقة	درجة الموافقة
1	تهتم الشركة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع الممولة من قبل الشركة.	4.049	0.934	1	مرتفعة
5	تقدم الشركة مساهمات مالية للمنظمات العاملة في مجال حماية البيئة من نشر الإعلانات والنشرات التوعية المتعلقة بالجانب البيئي.	3.963	1.209	2	مرتفعة

مرتفعة	3	1.207	3.716	لدى الشركة خطة طوارئ في حال حدوث كوراث طبيعية.	6
مرتفعة	4	1.195	3.496	تدعم الشركة وتمويل مشاريع الطاقة النظيفة والبديلة (المتجددة).	7
محايد	5	1.121	3.284	تساهم ادارة الشركة على اقامة دورات تدريبية لزيادة الوعي البيئي بين الموظفين لديها.	2
محايد	6	1.222	3.074	تعمل الشركة على تقليل الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في موارد الطاقة.	4
غير موافق	7	1.140	2.556	تعمل الشركة على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصاً المحيطة بالشركة.	3
موافق		.8660	3.444	المتوسط العام	

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مستوى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية في الشركات الاتصالات الليبية تقع ضمن المدى (4.049-2.556)، وكانت ما بين موافق بشدة والغير موافق، حيث كان أعلىها للفقرة (1) "تهتم الشركة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع المملوكة من قبل الشركة"، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.963) للفقرة رقم (5) "تقدّم الشركة مساهمات مالية للمنظمات العاملة في مجال حماية البيئة من نشر الإعلانات والنشرات التوعية المتعلقة بالجانب البيئي"، بينما بلغ متوسط حسابي (3.716) للفقرة رقم (6) "لدى الشركة خطة طوارئ في حال حدوث كوراث طبيعية"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.496) للفقرة رقم (7) "تدعم الشركة وتمويل مشاريع الطاقة النظيفة والبديلة (المتجددة)"، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (3.444).

جدول (8) اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لفقرات الفرضية الثانية

القيمة الاحتمالية sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.000	0.866	3.444	مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية

من الجدول رقم (8) تشير نتائج اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية بمتوسط (3.444)، وبقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 0.007 أي إنه ذو دلالة معنوية، وهذا يعني وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة حول أن الشركات الاتصالات الليبية توفر فيها متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية. H_0 لا يتم توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الاتصالات. H_1 يتم توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الاتصالات.

16.1.3 اختبار الفرضية الثالثة H03: الذي ينص على مستوى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع في شركات الاتصالات الليبية، ذلك لتحقيق الهدف الثالث من أهداف الدراسة، فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لمعرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الخاص بخدمة المجتمع الذي يحتوي على 10 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المحوّر الثالث مرتبة تنازلياً.

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المعايير	الترتيب حسب درجة الموافقة	درجة الموافقة	درجة الموافقة
1	تقوم الشركة بمنح التبرعات والمساهمة في الأنشطة الخيرية.	4.235	0.884	مرتفعة بشدة	1		
9	تقوم الشركة بالمساهمة في دعم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية.	3.988	1.078	مرتفعة	2		
2	تقدم الشركة فرص العمل ودعم لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.037	1.177	محايد	3		
6	تقوم الشركة بدعم برامج رعاية الطفولة والمرأة.	2.790	1.262	محايد	4		
4	تساهم الشركة بتمويل المراكز الثقافية والنوادي الترفيهية والرياضية.	2.444	1.294	غير موافق	5		
5	تقوم الشركة بتوفير فرص العمل للحد من البطالة في المجتمع.	2.259	1.191	غير موافق	6		
3	تقوم الشركة بتقديم دعم لقطاع التعليم.	2.173	1.046	غير موافق	7		
8	تقوم الشركة بالمساهمة في تشجير وتربيين الحدائق العامة.	2.160	1.177	غير موافق	8		
10	تقوم الشركة بالمساهمة في صيانة مراقب الخدمات العامة.	2.074	1.160	غير موافق بشدة	9		
7	تساهم الشركة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وغيرها.	2.012	1.055	غير موافق	10		
	المتوسط العام	2.717	0.9270	محايد			

يبين الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مستوى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بعد الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع في الشركات الاتصالات الليبية تقع ضمن المدى (4.235-2.012)، وكانت ما بين موافق بشدة والغير موافق بشدة، حيث كان أعلىها للفقرة (1) "تقوم الشركة بمنح التبرعات والمساهمة في الأنشطة الخيرية"، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.988) للفقرة رقم (9) "تقوم الشركة بالمساهمة في دعم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية"، بينما بلغ متوسط حسابي (3.037) للفقرة رقم (2) "تقديم الشركة فرص العمل ودعم لذوي الاحتياجات الخاصة"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (2.012) للفقرة رقم (7) "تساهم الشركة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس ومستشفيات وغيرها"، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (2.717).

جدول (10) اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لفقرات الفرضية الثالثة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية sig
مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة)	2.717	0.927	0.007

تشير نتائج اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية (0.007) أي أنه متوسط إجابات أفراد العينة لا تساوي المتوسط الفرضي 3، كما تشير النتائج بعدم توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع بمتوسط (2.717) وهذا يدل أن أفراد العينة لم يحددوا رأيهم بوضوح اتجاه هذا المحور ولكنها تقترب من درجة الغير موافق وذلك يرروا أفراد العينة بأن إدارة الشركة لا تعمل بشكل كافي على توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة).

$H_0 = 3$ لا يتم توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع.
 $H_1 \neq 3$ يتم توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع.

16.1.4 اختبار الفرضية الرابعة H04: الذي ينص على مستوى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات في شركات الاتصالات الليبية، ذلك لتحقيق الهدف الرابع من أهداف الدراسة، فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لمعرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الخاص بالارتقاء بالخدمات الذي يحتوي على 6 فقرات وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية كل نشاط من الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات، الجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المحور الرابع مرتبة تنازلياً.

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب درجة الموافقة	درجة الموافقة
	تحسين في خدمات الزبائن (مثل انشاء مراكز خدمات ما بعد البيع).	4.556	0.500	1	مرتفعة بشدة
5	تقوم الشركة ببرامج ضمان المنتج المباع والخدمات المقدمة.	4.407	0.703	2	مرتفعة بشدة
1	تقوم الشركة بإجراء أبحاث دراسات تطويرية إزاء الخدمات المقدمة من الشركة.	3.741	1.490	3	مرتفعة
3	تقوم الشركة تخصيص دائرة خاصة بخدمة العملاء.	3.407	1.515	4	مرتفعة
4	تقوم الشركة بتوفير برامج لقياس رضى العملاء.	3.395	1.538	5	مرتفعة
6	القيام الشركة بتوفير آلية لتنقلي اراء وشكوى العملاء وتحرص على حلها بصورة عاجلة.	3.086	1.697	6	محيد
	المتوسط العام	3.765	1.096		مرتفعة

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مستوى توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بُعد الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالخدمات في الشركات الاتصالات الليبية تقع ضمن المدى (4.556 - 4.086)، وكانت ما بين المواقف بشدة والمحابي، حيث كان أعلىها للفقرة (2) "تحسين في خدمات الزبائن (مثل إنشاء مراكز خدمات ما بعد البيع)"، ثم يليها المتوسط الحسابي (4.407) للفقرة رقم (5) "تقوم الشركة ببرامج ضمان المنتج المباع والخدمات المقدمة"، بينما بلغ متوسط حسابي (3.741) للفقرة رقم (1) "تقوم الشركة بإجراء أبحاث دراسات تطويرية إزاء الخدمات المقدمة من الشركة"، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.086) للفقرة رقم (6) "القيام الشركة بتوفير آلية لتلقي آراء وشكاوى العملاء وتحرص على حلها بصورة عاجلة"، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (3.765).

جدول (12) اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة لفقرات الفرضية الرابعة.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية sig
مدى توفر لأنشطة المتعلقة خاصة بالارتقاء بالخدمات.	3.765	1.096	0.000

تشير نتائج اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة المتعلقة الخاصة بالارتقاء بالخدمات بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية 0.000 أي أنه متوسط إجابات أفراد العينة لا تساوي المتوسط الفرضي 3، كما تشير النتائج بتوفير الأنشطة المتعلقة الخاصة بالارتقاء بالخدمات بمتوسط (3.765) وهذا يعني وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة وبذلك ترى أن إدارة الشركة تعمل بشكل كافي على توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة الخاصة بالارتقاء بالخدمات.

$H_0 = 3$ لا يتم توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بالارتقاء بالخدمات.
 $H_1 \neq 3$ يتم توفر متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بالارتقاء بالخدمات.

16.1.5 يوضح الجدول (13) اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية sig
مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.331	0.772	0.002

تشير نتائج اختبار الإشارة لمتوسط لعينة واحدة عن مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بمستوى معنوية (0.002) أي أنه ذو دلالة معنوية والتي تشير على توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بمتوسط (3.331) أي أن أفراد العينة ترى بأن إدارة الشركة تعمل بشكل فوق من متوسط على توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

لا يتم توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية $H_0 = 3$
 لا يتم توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية $H_1 \neq 3$.

16.1.6 يوضح الجدول نسبة توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى شركات الاتصالات الليبية

جدول (4) نسبة توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

الترتيب حسب توفيرها لدى الشركة	نسبة توفيرها	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
1	75.3%	1.096	3.765	مدى توفر لأنشطة المتعلقة خاصة بالارتفاع بالم المنتجات
2	73.5%	0.750	3.674	مدى توفر لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين)
3	68.9%	0.866	3.444	مدى توفر لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية
4	54.3%	0.927	2.717	مدى توفر لأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة)
	66.6%	0.772	3.331	مدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يتبيّن لنا من الجدول (14) درجة توفر متطلبات الإفصاح كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لشركات الاتصالات الليبية، حيث جاءت العبارة "مدى توفر لأنشطة المتعلقة خاصة بالارتفاع بالخدمات" بالمرتبة الأولى لدى شركات الاتصالات وتنقّل هذه النتيجة مع نتائج دراسة (رفيع والفالح، 2020) في المصارف التجارية الليبية، وكذلك مع نتائج دراستي (العجوري وبيوض، 2019) ودراسة (أبو ريشة وآخرون، 2014) لدى شركات المساهمة العامة للاتصالات الأردنية، وبذلك تفسّر الباحثة هذه النتيجة أن شركات الاتصالات تسعى لتطوير وتحسين الخدمات الخاصة بها، و تقوم الشركة بإجراء أبحاث دراسات تطويرية إزاء الخدمات المقدمة من الشركة، وتسعى لتقديم خدمات ما بعد البيع، ثم يليها عبارة "مدى توفر لأنشطة الخاصة بالموارد البشرية (الموظفين)" بالمرتبة الثانية من حيث درجة توفرها لمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لدى شركات الاتصالات الليبية بنسبة (73.5%)، ذلك يشير إلى تركيز الشركات الاتصالات على أهمية العنصر البشري في قطاع الخدمة وبهذا نجد أن الشركة تنظر على أن الاستثمار بالموارد البشرية سيعود على الشركة بالفوائد الإيجابية، وخاصة أن شركات الاتصالات تقدم خدمات والتي تعتمد جودتها على مقدمة الخدمة، وبالتالي فإن الحكم على جودة الخدمة يكون من خلال الموظف الذي يتعامل مباشرة مع العميل، وتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (قطاطي وآخرون، 2013) حيث حظي أنشطة الموظفين بالترتيب الأول في المصارف التجارية الليبية.

بينما جاءت بالمرتبة الثالثة العبارة "مدى توفر بمتطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية لدى شركات الاتصالات بنسبة (68.9%)، وتنقّل الباحثة هذه النتيجة إلى إهتمام شركات الاتصالات الليبية بتوفّر الإفصاح عن مدى إسهامها في تحقيق أهداف المسؤولية البيئية، وبهذا تهم شركات الاتصالات الليبية من الحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة الشركة لنشاطه حيال البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامتها والعناء بمواردها، وتعد هذه الأنشطة من أهم مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي لها تأثيرات كبيرة على نوعية حياة الأفراد، وكذلك من نتائج الجدول تبيّن للباحثة أن عبارة مدى توفر متطلبات الإفصاح لأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع جاءت درجة توفرها لمتطلبات الإفصاح عن هذه

الأنشطة لدى الشركات بالمرتبة الأخيرة بنسبة (54.3%)، وتفسر الباحثة هذه النتيجة والتي جاءت أقل درجة يرجع إلى ضعف اهتمام إدارة الشركات الاتصالات الليبية لمسؤولية الاجتماعية، مما أدى ذلك إن إدارة شركات الاتصالات الليبية لا تقوم بشكل كافي على توفير متطلبات الإفصاح عن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع.

16.1.7 جدول (15) اختبار كروكسال لأكثر من عينتين لمدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مرتبة تنازلياً

جدول (15) اختبار كروكسال لمدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

القيمة الاحتمالية	F قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اسم الشركة
0.000	31.741	0.330	4.131	شركة المدار الجديد
		0.837	3.553	شركة ليبيانا
		0.583	2.944	شركة ليبيا للاتصالات والتقنية
		0.398	2.819	شركة الجمان الجديد
		0.772	3.331	المجموع

تشير نتائج اختبار كروكسال والـs لأكثر من عينتين مستقبلتين لمدى توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حسب اسم الشركة بأن القيمة الاحتمالية بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وتفصيلاً فإن شركة المدار الجديد أفضل الشركات من حيث توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويليها شركة ليبيانا، وجاءت شركة ليبيا للاتصالات والتقنية والجمان الجديد بنسب مقاربة.

نتائج الدراسة:

في ضوء الاختبارات الإحصائية السابقة للبيانات واستطلاع آراء أفراد العينة في الشركات محل الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- 1- قلة مساهمة الإدارة في أحد أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بخدمة المجتمع (المساهمات العامة).
- 2- توفر متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدرجة فوق المتوسط وليس بدرجة عالية بنسبة (66.6%) وتعتبر درجة توفر ليست مرتفعة دل ذلك لعدم اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية، وضعف إدراك المديرين والمحاسبين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية.
- 3- لا توجد معايير محاسبية دولية أو محلية ملزمة بها شركات الاتصالات الليبية من أجل بنود الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- 4- عدم وجود جهاز إداري لديه الخبرة الكافية في التعامل مع أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- 5- افتقار الإدارة بأن المسؤولية الاجتماعية لا تقع ضمن نطاق مسؤوليتها.

الوصيات:

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج، وبعد دراسة مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى شركات الاتصالات الليبية، فقد تم التوصل للتوصيات التالية:

- 1- تشجيع جميع شركات الاتصالات على ضرورة إصدار تقاريرها المالية عبر وسائل الإعلام على سبيل المثال الصحف والمنشورات التراثية والمواقع الإلكترونية - كتيبات مما يعود بالنفع على سمعتها في المجتمع خاصة في ظل التناقض الحاد بين شركات الاتصالات.
- 2- ضرورة إصدار معايير وتشريعات وسن القوانين وإصدار اللوائح الازمة لإلزام شركات الاتصالات الليبية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما يعكس أدائها المجتمعي بشكل واضح لجميع الأطراف.
- 3- ضرورة مساعدة وسائل الإعلام المختلفة على توعية الجمهور العام بمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية.
- 4- ضرورة زيادة الاهتمام شركات الاتصالات بالمسؤولية الاجتماعية لزيادة توعية المديرين والعاملين لمفهوم مسؤولية الاجتماعية.
- 5- حث الدولة على تقديم بعض المميزات للشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية كمنحها إعفاءات ضريبية أو تقديم بعض التسهيلات التي تحتاجها الشركة، وتسلیط الضوء عليها كنوع من أنواع التحفيز للشركات التي لا تقوم بتوفیر متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
- 6- ضرورة العمل على ترسیخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عقول الأجيال وذلك من خلال عقد محاضرات ودورات لطلاب الجامعات والعمل على وضع مواد دراسية في الخطط الجامعية وذلك لخلق جيل واعي مبني على تحمل المسؤولية.

قائمة المراجع المراجع العربية:

- 1- أبو بكر، مصطفى محمود وأحمد عبدالله الللح (2007). "مناهج البحث العلمي "أسس علمية - حالات تطبيقية "، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 2- أبو ريشة، خالد عريج والسميرات؛ بلال يوسف وزلوم؛ نضال عمر (2014). "محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المواقع الإلكترونية: حالة الأردن"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 22، العدد 2، ص ص 289-313.
- 3- السهلي، سعود عبد الله (2022). "العلاقة بين البرامج المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات العاملة في سوق السعودية وولاء الجمهور دراسة ميدانية"، مجلة المصرية لبحوث الأعلام، العدد 81، الجزء الثاني.
- 4- العجوري، هدى، ونجيب بيويض (2019). "الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية"، مجلة البحث الأكاديمية، ص 317-337 "دراسة تطبيقه في شركات الاردنية
- 5- القطاطي، نوري على؛ زوبك، فتحي فرج؛ المشاط، عادل عبد الحميد (2013). "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 2، ص ص 192 – 227.
- 6- النفاثي، لجين سليمان (2023). "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية لشركات الاتصالات الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي، مدرسة العلوم الإدارية والمالية.
- 7- الواقع، نسرين (2020). "أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية"، مجلة جامعة الزاوية، العدد الثامن، ص ص 431-454.
- 10- بن مسعود نصر الدين، كنوش محمد (2012). "واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في الشركة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على احدى الشركات الوطنية"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة بشار، 4-15 ص 3.

- 13- رفيع، فاطمة ابراهيم، وفاطمة مفتاح الفلاح (2020). "واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في لقارير المالية للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا"، *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، العدد 5، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص ص 75-93.
- 14- شيخ عبدالقادر (2021). "مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة حالة مجمع صيدال"، *أطروحة دكتوراه منشورة*، جامعة محمد خضر، جمهورية الجزائر.
- 16- عبدالعزيز، حوسين محمد (2021). "مدى امكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الليبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية". *جامعة الزيتونة، مجلة القرطاس*، العدد الثاني عشر.
- 17- عماره، سالم محمد (2020). "مدى توفر مقومات نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية (دراسة حالة مصرف الجمهورية)", *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، العدد السابع.
- 20- غالب، فاتح وخ提ري وهيبة (2020). " التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" ، *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، مجلد الخامس، العدد الثامن عشر، الجمهورية الجزائرية.
- 21- يعقوب، سالم، والعلمي، قواسمية (2021). " المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دراسة استطلاعية" ، *مجلة البحوث والدراسات*، المجلد 9، العدد 3، ص ص 101-111.
- 22- يوسف محمد جربوع (2007). " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة" ، فلسطين، *مجلة الجامعة الإسلامية*، المجلد 15، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 246، 247.
- المراجع الإنجليزية:

- He, H., Kim, S., and Gustafsson, A. (2021). What can we learn from - stophateforprofit boycott regarding corporate social irresponsibility and Journal of Business Research, 131(C), pp. 217-.social responsibility? corporate 226.
- Kablan, Moutaz Ali. (2017) 'A Comparative Study on the Financial Performance-before and After the Implementation of Corporate Social Responsibility at the Company Al madar Telecommunication Company as a Case Study', Journal of Accounting and Auditing: Research and practice, 25 May, pp. 1-11
- Kim, S. (2019). The Process Model of Corporate Social Responsibility (CSR) - Communication: CSR Communication and its Relationship with Consumers' CSR Knowledge, Trust, and Corporate Reputation Perception. Journal of Business Ethics, 154(4), pp. 1143-1159.
- Lee, S. Y., Kim, Y., and Kim, Y. 2021. Engaging consumers with corporate - social responsibility campaigns: the roles of interactivity, psychological -507empowerment, and identification. Journal of Business Research, 134(C), pp. 517.
- Lipunga. A. 2013. Corporate Social Responsibility Reporting by Commercial - Banks in Annual Reports: Evidnce from Malawi. International Journal of Business and Social Research (IJBSR). P.90.
- Maon, F., Swaen, V., and De Roeck, K. 2021. Corporate branding and corporate social responsibility: Toward a multi-stakeholder interpretive

- perspective. *Journal of Business Research*, 126(3), pp. 64-77.
- Naughton, J. P., Wang, C., and Yeung, I. (2019). Investor Sentiment for - Corporate Social Performance. *The Accounting Review*, 94(4), pp. 401-420.
- Social Responsibility Disclosure And Financial Performance; Evidence From Listed Banks, Finance AND Insurance Companies In Srilanka, Giurnal Finanacial Accounting Research, V 7.
- Nyarku, K. Minta; Hinson, R. Ebo. (2018) 'Corporate Social Responsibility-reporting of banks operating in Ghana', *African Journal of Business Ethics*, Vol. 11, No. 2, PP. 19-36.

Compliance with ethical standards*Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.